



محضر جلسة الدورة العادية الثالثة لسنة 2017

للنيابة الخصوصية لبلدية البطان

المنعقدة بتاريخ 31 جويلية 2017

عملا بمقتضيات القانون الأساسي للبلديات، وبناءً على الاستدعاءات التي تم توجيهها إلى أعضاء النيابة الخصوصية المؤرخة في 20 جويلية 2017 والمتعلقة بدعوتهم لحضور أشغال الدورة العادية الثالثة لسنة 2017 لمجلس النيابة الخصوصية، عقدت النيابة الخصوصية لبلدية البطان دورتها العادية الثالثة لسنة 2017 يوم الإثنين 31 جويلية 2017 انطلاقاً من الساعة العاشرة صباحاً بمقر البلدية. وقد حضر أشغال هذه الجلسة أعضاء النيابة الخصوصية السادة:

- **الخمسي الحمروني:** المساعد الأول.

- **نجلاء المديوني:** مستشارة.

- **محرزية الحبيبي:** مستشارة

- **آمال الهمامي:** مستشارة

وغاب دون عذر:

السيد نور الدين السعداوي: مستشار

السيد فوزي عبد السلام: مستشار

وعن الإدارة البلدية حضر السيد:

- **محمد بن جبارة:** الكاتب العام.

- **بنينة النكاح:** تقني.

- **فوزي الزغلامي:** المكلف بمصلحة المالية.

كما حضرها عمدة البطان.

افتتح السيد فتحي بوذراع المعتمد رئيس النيابة الخصوصية الجلسة مرحباً بالحاضرين، ثم أشار إلى أن أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين في هذه الجلسة تتألف منهم الأغلبية القانونية حسب ما يستوجبه القانون الأساسي للبلديات.

ثم تولى عرض جدول أعمال الدورة على أنظار أعضاء النيابة الخصوصية قصد المصادقة عليه والذي تضمن النقاط التالية:

I- المسائل المالية:

- 1- متابعة سير الاستخلاصات
- 2 - متابعة تنفيذ الميزانية
- 3- تحويل اعتمادات: *إدراج اعتمادات لخلاص المقاول الذي أنجز المستودع البلدي
*إدراج اعتمادات بعنوان منحة المساهمة في تنظيم المهرجان.
*إدراج اعتمادات لخلاص الصوناد
*توزيع اعتمادات لخلاص عونين متعاقدين
*توزيع اعتمادات لحفر بئر بتقنية الخرز بالمستودع البلدي

II- ميزانية سنة 2018.

III- ضبط الثمن الإفتتاحي لبنة السوق الأسبوعية لسنة 2018

IV- نتائج تقييم الأداء لسنة 2017.

V- متابعة برنامج الاستثمار لسنة 2017

VI- تمكين البلدية من دعم استثنائي (50أ.د)

VII- ضبط معلوم الخطايا

VIII- النظافة والعناية بالبيئة.

IV- تمكين البلدية من شاحنة ضاغطة

X- التبرع بمكتب خشبي لفائدة البلدية

XI- الإطلاع على محاضر اللجان

XII- الإطلاع على المناشير

XIII- متابعة استهلاك الطاقة

XIV- مسائل مختلفة:

- 1- متابعة مشروع التطهير بالصلاعية
- 2- إعادة تعبئة مجموعة من الطرقات في مختلف الأحياء.
- 3- طلب تركيز مخفض سرعة.
- 4- حول إرساء مثال مروري
- 5- وضعية بطحاء السوق (أشغال بناء جامع بلال)
- 6- تقسيما البركة والفوز.

فصادق أعضاء النيابة الخصوصية على مشروع جدول الأعمال المذكور وبذلك إنطلق المجلس في أشغاله. وقد أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية إلى أن الدورة التمهيدية للدورة العادية الثالثة كانت انعقدت يوم السبت 30 جوان 2017.

أ. المسائل المالية:

1- متابعة سير الاستخلاصات

عرض السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أن المعروض على أنظار أعضاء النيابة
الخصوصية للإحاطة جدولاً يتعلق بأهم المؤشرات الخاصة بسير الإستخلاصات إلى غاية
31 جويلية 2017:

الدورة العادية الثالثة لسنة 2017 المنعقدة يوم الإثنين 31 جويلية 2017

ع	صنف	فصل	فقرة	ف	البيان	التقديرات الأولية	التغييرات	التقديرات النهائية	انجاز الأشهر السابقة	انجاز الشهر الحالي	جملة التخفيض	جملة الإنجاز
1	011	01101	00	00	المعلوم على العقارات المبنية	50 000,000		50 000,000	13 110,090	480,320		13 590,410
1	011	01102	00	00	المعلوم على الأراضي غير المبنية	10 000,000		10 000,000	9 838,488	276,000		10 114,488
1	012	01201	00	00	المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو الم	100 000,000		100 000,000	29 502,843	1 779,783		31 282,626
1	012	01201	00	02	المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية بعنوان	15 000,000		15 000,000	12 091,000			12 091,000
1	012	01203	00	00	معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات	1 000,000		1 000,000	460,000			460,000
1	021	02101	00	00	مداخل الأسواق اليومية والأسبوعية والظرفية	14 500,000		14 500,000	5 000,000			5 000,000
1	024	02402	00	00	معلوم التشغيل الوقي للطريق العام	23 500,000		23 500,000	14 834,462	1 240,000		16 074,462
1	024	02404	00	00	معلوم إشغال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء	6 000,000		6 000,000				
1	024	02405	00	00	معلوم عن أشغال تحت الطريق العام	5 000,000		5 000,000	2 246,000	215,500		2 461,500
1	024	02406	00	00	معلوم الأشهار	1 000,000		1 000,000	120,000	44,334		164,334
1	031	03101	00	00	معلوم التعريف بالإمضاء	12 000,000		12 000,000	5 214,250	1 079,000		6 293,250
1	031	03102	00	00	معلوم الإشهاد بمطابقة النسخ للأصل	4 000,000		4 000,000	1 290,250	220,500		1 510,750
1	031	03103	00	00	معلوم تسليم بطاقات الحالة المدنية	12 000,000		12 000,000	3 613,000	615,000		4 228,000
1	031	03199	00	00	معلوم تسليم الشهاد والحجج الأخرى	500,000		500,000				
1	032	03202	00	00	معلوم رخص إشغال الطريق العام لتعاطي بعض المهن					6,000		6,000
1	032	03203	00	00	معلوم رخص الحفلات المنظمة بمناسبة الأفراح العائلية	1 500,000		1 500,000	620,000	370,000		990,000
1	032	03206	00	00	معلوم رخص البناء	4 000,000		4 000,000	490,000	20,000		510,000
1	032	03208	00	00	معاليم رخص نصب آلات توزيع الوقود في الطريق العام	2 000,000		2 000,000				
1	032	03209	00	00	معلوم رخص الدفن أو إخراج الجثث	500,000		500,000	27,200	11,000		38,200
1	033	03302	00	00	معاليم الإيواء بمستودع الحجز	2 500,000		2 500,000	322,000	27,000		349,000
1	033	03303	00	00	لمعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي	60 000,000		60 000,000				
1	033	03303	00	02	المبالغ المتأتية من المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي با				16 117,000			16 117,000

ع	صنف	فصل	فقرة	ف	البيان	التقديرات الأولية	التغييرات	التقديرات النهائية	انجاز الأشهر السابقة	انجاز الشهر الحالي	جملة التخفيض	جملة الإنجاز
1	052	05211	00	00	مداخل كراء التجهيزات والمعدات	3 000,000		3 000,000	1 100,000	210,000		1 310,000
1	052	05212	00	00	مداخل منح التريات بالمقابر	500,000		500,000				
1	053	05302	00	00	محاصيل بيع الأثاث الذي زال الإنتفاع به	1 000,000		1 000,000				
1	060	06001	00	00	لمناب من المال المشترك	370 000,000		370 000,000	141 220,000			141 220,000
1	060	06003	00	00	منح ومساهمات مخصصة للتسيير	37 500,000		37 500,000				
1	060	06006	00	00	مداخل المخالفات لترتيب حفظ الصحة والشرطة الصحية	2 000,000		2 000,000	920,000	100,000		1 020,000
1	060	06009	00	00	استرجاع مصاريف إصلاح الطرقات والأرصنة	1 000,000		1 000,000				
1	060	06099	00	00	مداخل مالية إعتيادية أخرى				158,537			158,537
1	060	06099	00	01	مبالغ بعنوان مصاريف إدارة وتصرف واستخلاص لفائدة الغير	1 000,000		1 000,000	439,319			439,319
					مجموع البلدية	741 000,000		741 000,000	258 734,439	6 694,437		265 428,876

ثم تناول أعضاء النيابة الخصوصية بالدرس سير الاستخلاصات البلدية، فلاحظوا أن المستخلص بعنوان المعلوم على العقارات المبنية دون المنتظر بكثير باعتباره في حدود نسبة 27 في المائة فقط رغم أن السنة تقدمت ويصعب تحقيق رقم جيد فيما تبقى من العام نظرا للمناسبات التي تنتظر المواطنين منها عيد الإضحى والعودة المدرسية فضلا عن المناسبات الخاصة، ولئن أبدوا تفهمهم للمجهود الذي يبذله السيد قابض المالية بطبربة محتسب البلدية في جباية موارد البلدية فإنهم عبروا في الآن نفسه عن أملهم في أن يضاعف مجهوده في هذا الإطار مع حثهم للإدارة البلدية على توفير كل المساعدة التي قد يطلبها السيد القابض.

وفي المقابل عبروا عن ارتياحهم لمستوى الاستخلاصات المحققة بعنوان الأداء على العقارات غير المبنية والتي تكاد تلامس الاعتمادات المتوقعة.

كما تساءل أعضاء المجلس عن القسط الثاني من المناب من المال المشترك الذي يعتبر موردا ضروريا لتحقيق التوازن في ميزانية البلدية، فأشار السيد الكاتب العام للبلدية أنه اتصل بمصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة قبل يومين وتمت إفادته بأنه سيتم تنزيل القسط الثاني قريبا بعد استكمال بعض الإجراءات الإدارية الضرورية.

2 - متابعة تنفيذ الميزانية

في خصوص تنفيذ الميزانية دخلا وصرفا فإن مقايض البلدية بلغت 263 ألف دينار، أما مصاريفها فكانت في حدود 233 ألف ديناراً بالنسبة للعنوان الأول.

وقد أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية أن البلدية تعمل على تحقيق الميزانية قبضا وصرفا مع الحرص على حسن ترشيد النفقات.

3- تحويل اعتمادات:

تناول مجلس النيابة الخصوصية النظر في موضوع تحويل اعتمادات بالميزانية لتوفير الاعتمادات اللازمة في بعض الفصول وهي تتعلق بـ: - إدراج اعتمادات لخلاص المقاول الذي أنجز المستودع البلدي، - إدراج اعتمادات بعنوان منحة المساهمة في تنظيم المهرجان، - إدراج اعتمادات لخلاص الصوناد، - توزيع اعتمادات لخلاص عونين متعاقدين، - توزيع اعتمادات لحفر بئر بالمستودع البلدي بتقنية الخرز، حسبما يبينه الجدول التالي:

بالنقص				الزيادة			
الاعتمادات النهائية	الاعتمادات المرسمة	بيان المصاريف	الفصل	الاعتمادات النهائية	الاعتمادات المرسمة	بيان المصاريف	الفصل
0	10.000	نفقات التصرف غير الموزعة	04.401.001	7.500 2.500	0 0	الأعوان المتعاقدون المساهمات المحمولة على المشغل	01.102.02 01.102.07
7.000	8.000	تدخلات لفائدة الجمعيات الرياضية	03.305.0012	2.000	1.000	المساهمة في تنظيم المهرجانات والتظاهرات الثقافية	03.305.006.01
40.448,462		المبالغ المقامة من الفواضل غير المستعملة من العنوان الأول للسنة - الأخيرة	080.01.02	2.948,462	0.500	متدخلات تجاه الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه	004.02.201.80
		المبالغ المقامة من الفواضل غير المستعملة من العنوان الأول للسنة - قبل الأخيرة	08.01.03	169.000	131.000	المستودع البلدي	06.603.003

*إدراج اعتمادات لخلاص المقاول الذي أنجز المستودع البلدي:

أحاط السيد رئيس النيابة الخصوصية الحاضرين بأن المقاول الذي أنجز أشغال المستودع البلدي أفاد أنه حصل تجاوز في كلفة الأشغال قدرها حسب كشف تقدم به للبلدية بمبلغ سبعة وعشرين ألفا وثلاثمائة وأربعة دنانير و709 مليما، وأيدت المهندسة المعمارية كشف المقاول، كما تولت لجنة الشراءات البلدية النظر في طلب البلدية بالتفريع في كلفة الأشغال من 251 ألف دينار إلى 278 فوافقت معللة رأيها بكون التجاوز كان في حدود 11 في المائة فبقي في حدود النسبة التي ينص عليها القانون. وأضاف ان البلدية وجهت ملفا إلى مصالح صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية قصد تحمّل الفارق الإضافي في الكلفة باعتباره الجهة الممولة للمشروع لكن هذا الأخير رفض تمكين البلدية من مساعدة إضافية للغرض، وبات معه الأمر يستوجب توفير إعتمادات ذاتية لخلاص المقاول الذي أنجز الأشغال رغم توقفها لقراءة سنة ونصف.

وأشار السيد رئيس النيابة الخصوصية إلى انه إلى جانب هذه المستحقات فإن البلدية تعتزم حفر بئر بتقنية الخرز في المستودع البلدي من شأنه ان يوفر المياه على مدار العام ويتم تجنب استعمال الماء الصالح للشرب الذي إلى جانب ندرته ووجوب حسن التصرف فيه فإن تكلفته مرتفعة، وذكر أن تقديرات البلدية تذهب إلى ان كلفة الحفر قد تكون في حدود 10 آلاف دينار.

وذكر السيد رئيس النيابة الخصوصية أن هذه النفقات والبالغة 38 ألف دينار سيتم توفيرها من الفواضل غير المستعملة من العنوان الأول لسنة 2016 وما سبقها التي تبلغ 40.448,462 دينارا. وبعد التداول في الموضوع من قبل أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين تمت الموافقة بالإجماع على هذا المقترح.

***تحويل اعتمادات بعنوان منحة المساهمة في تنظيم المهرجان الصيفي:**

أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية أن الاعتمادات التي كانت مدرجة بالميزانية بعنوان المساهمة في الأنشطة الثقافية تم استهلاكها في شهر ماي الفارط من خلال دعم مهرجان الشاشية في دورته الأولى، واعتبارا إلى أن البلدية دأبت على دعم المهرجان الصيفي سنويا، ونظرا للطلب الذي وصلها من قبل الجمعية الثقافية المكلفة بتنظيم المهرجان، فإن المقترح النظر في دعم مهرجان الجواد البربري، وبعد النقاش والتداول وافق الحاضرون على تحويل اعتماد قدره ألف دينار بعنوان المساهمة في تنظيم المهرجانات يتم تحويله من الفقرة 12 من الفصل 03.305 بعنوان تدخلات لفائدة الجمعيات الرياضية.

***تحويل اعتمادات لخلص الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه:**

أحاط السيد رئيس النيابة الخصوصية الحاضرين أن البلدية اتصلت بفاتورة من مصالح الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه تتضمن مبلغا قدره 1900 دينار. ونظرا إلى أن البلدية لم تدرج اعتمادات كافية تسمح بخلص هذه الفاتورة التي تعود إلى استهلاك سنة 2016، فإن الضرورة أصبحت تقتضي تحويل اعتمادات تغطي هذه النفقة لخلص هذه المؤسسة العمومية، مشيرا إلى أنه سيتم التحويل من الفواضل غير المستعملة من العنوان الأول لسنة 2016 وما سبقها إلى الفصل 02-201-80-04 بعنوان متخلدات تجاه الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه في حدود اعتماد قدره ألفا دينار، وبعد التداول والنقاش صادق أعضاء المجلس على التحويل المذكور في حدود اعتماد قدره 2000 دينار.

***توزيع اعتمادات لخلص عونين متعاقدين:**

أعلم السيد رئيس النيابة الخصوصية أعضاء المجلس أن سلطة الإشراف أحالت منذ فترة عقدين على البلدية لانتداب العونين وليد الدخلي وماهر الماجري كعونين متعاقدين وذلك في إطار تسوية وضعية أعوان الآلية 16، وأضاف أن البلدية تولت إمضاءهما بمعية العونين المعنيين وصادقت سلطة الإشراف عليهما، وأشار إلى أن البلدية أدرجت بالميزانية نفقات تبلغ 10 آلاف دينار بعنوان نفقات تصرف غير موزعة تستوجب الضرورة في الوقت الراهن توزيعهما حتى يتسنى خلاص العونين المذكورين في مستحقتهما المالية.

وقد نقاش أعضاء المجلس تاريخ سريان المفعول المالي لعقدي العونين المذكورين ناهيك أنه تمت الإشارة في العقدين إلى كون عملية التعاقد تمت في غرة ديسمبر 2016، فتمت الإشارة إلى أن

العونين تم خلاصهما في إطار الآلية 16 إلى غاية موفى شهر فيفري 2017 بما يعني أن سريان المفعول المالي لعقديهما ينطلق منذ غرة مارس 2017.

وبعد التداول في الموضوع وافق أعضاء مجلس النيابة الخصوصية الحاضرين بالإجماع على توزيع الاعتمادات من الفصل 04-401-001 بعنوان نفقات التصرف غير الموزعة إلى الفصل 01-102-02 والفصل 01-102-07 بعنوان الأعوان المتعاقدون والعاملون بالحصة: التأجير المباشر للأعوان، والمساهمات المحمولة على المشغل.

II. المشروع الأولي لميزانية 2018:

أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية إلى أنه لا يمكن للبلدية إعداد ميزانية حقيقية في الوقت الراهن نظرا لعدة معطيات منها أنه تم التوسيع في المنطقة البلدية دون أن تكون للبلدية أدنى معطيات حول المناب الراجع لها بعنوان المال المشترك والذي من المنطقي أن يكون أرفع بكثير مما كان يُمنح لها سابقا، وأضاف انه انطلاقا من هذا المعطى سيتم النظر في مشروع أولي على أن يتم عقد جلسة استثنائية في شهر أكتوبر للمصادقة على ميزانية مفصلة.

ثم استمع الحاضرون إلى التقرير التحليلي التالي حول مشروع الميزانية جاء فيه:

إنّ مشروع ميزانية سنة 2018 وقع النظر فيه وتدارسه من قبل المكتب البلدي المنعقد يوم 27 جويلية 2017 وقد تم الترفيع في تقديرات السنة القادمة 2018 بالنسبة لموارد العنوان الأول بمبلغ 59 ألف دينار مقارنة بميزانية 2017 بما جعلها تبلغ 800 ألف دينار.

ونظرا لأهمية حسن إعداد الميزانية فقد كان الحرص مؤكدا على أن يكون المشروع لميزانية حقيقية يمكن تنفيذها سواء على مستوى الموارد أو على مستوى النفقات.

وقد تم الانطلاق من ميزانية سنة 2016 وما تحقق من ميزانية السنة الجارية (2017) مع الاستئناس بميزانيات السنوات القريبة التي مضت وذلك حتى تكون الميزانية أقرب ما يكون إلى الواقع ويتسنى تحقيقها.

واعتبارا للتطور الطبيعي للنفقات فإن ذلك يقتضي تطورا على مستوى الاعتمادات المدرجة بالميزانية، فإذا كانت ميزانية السنة الجارية (2017) في عنوانها الأول عند إعدادها في حدود 741 ألف دينار، فإنه من المنطق أن تشهد ميزانية السنة المقبلة (2018) تطورا ولو بسيطا أساسه طبيعة الأشياء التي تسير نحو التطور والنمو.

وفضلا عن ذلك فإن الترفيع في الميزانية بالمقارنة مع ميزانية سنة 2017 على مستوى الموارد مرده أسبابا منها:

** انتظار ارتفاع مداخل البلدية على مستوى الأداء على العقارات المبنية ناهيك أن المنطقة البلدية تم التوسيع فيها فأصبحت تشمل كامل المعتمدية فضلا عما شهدت من تزايد لعدد البناءات في فترة ما بعد الثورة، ولئن لم تكن الاستخلاصات في مستوى الانتظارات في السنوات القليلة الفارطة فإن للبلدية تأمل من السيد قابض المالية محتسب البلدية تفعيل الآليات القانونية قصد دفع المطالبين بالمعلوم بأداء ما عليهم لفائدة خزينة البلدية.

** توقع ارتفاع المداخل بعنوان استغلال الرصيف خاصة أن البلدية عاقدة العزم على استخلاص المعاليم بهذا العنوان من خلال الالتجاء إلى الأساليب القانونية الجاري بها العمل لحث أصحاب المحلات التجارية والمقاهي على دفع ما هم مطالبون به بهذا العنوان.

** انتظار ارتفاع نصيب البلدية من المناب من المال المشترك خاصة بعد توسيع المنطقة البلدية.

** أما على مستوى النفقات فإن التعاقد مع عونين في إطار تسوية وضعية أعوان الآلية 16 إلى جانب الترقيات والتدرج والزيادات المقررة من قبل الدولة سيرفع في نفقات التأجير.

** كما أن مختلف النفقات تعرف تطورا من سنة إلى أخرى مما يجعل أخذ ذلك بعين الاعتبار في إعداد الميزانية.

هذا مع الإشارة وان موارد البلدية على مستوى العنوان الأول متأتية أساسا من:
* المداخل الجبائية الاعتيادية التي تبلغ تقديرات اعتماداتها 353 ألف دينار موزعة على ثلاثة أصناف وهي:

- المعاليم على العقارات والأنشطة: 206 ألف دينار.
 - مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق فيه: 47 ألف دينار.
 - مداخل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات: 100 ألف دينار
 - المداخل غير الجبائية الاعتيادية التي تتمثل في:
 - مداخل الملك البلدي الاعتيادية: 47 ألف دينار.
 - المداخل المالية الاعتيادية: 400 ألف دينار.
- أما على مستوى النفقات فإن الجزء الأكبر من الميزانية يتم إنفاقه في التأجير الذي يتطلب 420 ألف دينار بما يعادل تقريبا 53 في المائة من الميزانية، وذلك إلى جانب 300 ألف دينار لوسائل المصالح و 40 ألف دينار للتدخل العمومي بما يعطي رقما في حدود 770 ألف دينار لنفقات التصرف على مستوى العنوان الأول.

خلاصة موارد ميزانية البلدية

المبلغ (د)	بيان الموارد
	موارد العنوان الأول
	الجزء الأول: المداخل الجبائية الإعتيادية
206.000	الصنف الأول: المعاليم على العقارات والأنشطة
47.000	الصنف الثاني: مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه..
100.000	الصنف الثالث: مداخل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات ...
.....	الصنف الرابع: المداخل الجبائية الإعتيادية الأخرى
353.000	جملة الجزء الأول
	الجزء الثاني: المداخل غير الجبائية الإعتيادية
47.000	الصنف الخامس: مداخل الملك البلدي الإعتيادية
400.000	الصنف السادس: المداخل المالية الإعتيادية
447.000	جملة الجزء الثاني
800.000	جملة موارد العنوان الأول
	موارد العنوان الثاني
	الجزء الثالث: الموارد الذاتية والمخصصة للتنمية
.....	الصنف السابع: منح التجهيز
.....	الصنف الثامن: مخرجات وموارد مختلفة
.....	جملة الجزء الثالث
	الجزء الرابع: موارد الاقتراض
.....	الصنف التاسع: موارد الاقتراض الداخلي
.....	الصنف العاشر: موارد الاقتراض الخارجي
.....	الصنف الحادي عشر: موارد الاقتراض الخارجي الموظفة
.....	جملة الجزء الرابع
	الجزء الخامس: الموارد المتأتية من الإعتمادات المحالة
.....	الصنف الثاني عشر: الموارد المتأتية من الإعتمادات المحالة
.....	جملة الجزء الخامس
.....	جملة موارد العنوان الثاني
800.000	مجموع موارد ميزانية البلدية

خلاصة نفقات ميزانية البلدية

المبلغ (د)	بيان النفقات
	نفقات العنوان الأول
	الجزء الأول: نفقات التصرف
420.000	القسم الأول: التأجير العمومي
300.000	القسم الثاني: وسائل المصالح
40.000	القسم الثالث: التدخل العمومي
10.000	القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة
770.000	جملة الجزء الأول
	الجزء الثاني: فوائد الدين
1.000	القسم الخامس: فوائد الدين
.....	جملة الجزء الثاني
771.000	جملة نفقات العنوان الأول
	نفقات العنوان الثاني
	الجزء الثالث: نفقات التنمية
.....	القسم السادس: الإستثمارات المباشرة
.....	القسم السابع: التمويل العمومي
.....	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة وغير الموزعة
.....	القسم التاسع: نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة
.....	جملة الجزء الثالث
	الجزء الرابع: تسديد أصل الدين
29.000	القسم العاشر: تسديد أصل الدين
29.000	جملة الجزء الرابع
	الجزء الخامس: النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة
.....	القسم الحادي عشر: النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة
.....	جملة الجزء الخامس
29.000	جملة نفقات العنوان الثاني
800.000	مجموع نفقات ميزانية البلدية

وبعد التداول في المشروع المذكور صادق عليه أعضاء المجلس بشكل مبدئي مع الاتفاق على مزيد درسه في الدورة العادية القادمة أو خلال دورة إستثنائية يتم عقدها للغرض.

III. السعر الإفتتاحي للزمة السوق الأسبوعية لسنة 2017:

عرض السيد رئيس النيابة الخصوصية على أعضاء المجلس التداول في تحديد السعر الإفتتاحي للزمة السوق الأسبوعية لسنة 2018، مشيراً على أن العادة جرت أن يتم اعتماد سعر لزمة السوق للسنة الجارية كثمان إفتتاحي للزمة السنة الموالية مبيناً أن لزمة السوق الأسبوعية بالبطان لسنة 2017 تبلغ 14.5 ألف دينار.

وبعد التداول والنقاش صادق أعضاء المجلس بالإجماع على اعتماد مبلغ 14.5 ألف دينار كثمان إفتتاحي للزمة السوق الأسبوعية بالبطان لسنة 2018.

IV. نتائج تقييم الأداء لسنة 2017:

عرض السيد رئيس النيابة الخصوصية على أنظار المجلس نتائج تقييم الأداء الذي تولت القيام به هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية برئاسة الحكومة على أداء بلدية البطان ضمن المعطيات التالية:

نتائج تقييم الأداء لبلدية البطان

محور المحكومة		محور المحكومة	
تعهد وصيانة الممتلكات البلدية		تطبيق المقاربة التشاركية	
المؤشر 1-7	3	المؤشر 1-1	4
المؤشر 2-7	4	المؤشر 2-1	4
المؤشر 3-7	6	المؤشر 3-1	4
تطهير الديون		الشفافية والنفاذ إلى المعلومة	
المؤشر 1-8	3	المؤشر 1-2	2
المؤشر 2-8	3	المؤشر 2-2	4
المؤشر 3-8	2	آليات التصرف في الشكاوى	
تحسين الموارد الذاتية		المؤشر 1-3	2
المؤشر 1-9	2	المؤشر 2-3	3
المؤشر 2-9	0	المؤشر 3-3	5
المؤشر 3-9	0	محور التصرف	
التصرف البيئي والاجتماعي		التصرف في الموارد البشرية	
المؤشر 1-10	8	المؤشر 1-4	6
الخصم إن وجد	0	المؤشر 2-4	4
العدد العام بعد الخصم	81	التصرف في الموارد المالية	
		المؤشر 1-5	2
		المؤشر 2-5	0
		التصرف في الصفقات العمومية	
		المؤشر 1-6	2
		المؤشر 2-6	3
		المؤشر 3-6	3
		المؤشر 4-6	2

ثم أحال الكلمة للسيد الكاتب العام الذي أشار إلى أن لنتيجة هذا الأداء أهمية كبيرة باعتبار أنه على أساسه يتم منح المنح من قبل الدولة لفائدة البلدية في إطار البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2018، وأضاف السيد الكاتب العام إلى أن المطلوب هو جمع 70 نقطة على الأقل للاستفادة من التمويل العمومي وفي خلاف ذلك تُحرم البلدية منه، مؤكداً أن البلدية أنجزت عملاً كبيراً لتتوفق في الحصول على 81 نقطة وهي نتيجة ممتازة جداً بالنظر لمحدودية الإطار البلدي وقلة الأعوان وتشعب إعداد ملف التقييم.

فبارك أعضاء المجلس ما توفقت البلدية إليه متقدمين بتشجيعاتهم ومسانداتهم للإطار البلدي مع حثهم للمواصلة على نفس النسق حتى يتسنى تحقيق نفس النتيجة أو أفضل منها في العام المقبل.

٧. متابعة برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2017:

أفاد السيد رئيس النيابة الخصوصية أن برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2017 يتضمن مشروعا وحيدا حسب ما تم التوافق في شأنه بين الأهالي ومكونات المجتمع المدني والبلدية يتمثل في بناء مقر للبلدية بكلفة في حدود 729 ألف دينار. منها 129 ألف دينار بادرت بها البلدية وهي المساعدة غير الموظفة المُسندة لها من قبل الدولة، في حين أن الكلفة المتبقية والبالغة 629 ألف دينار فقد تولت البلدية توجيه ملف في الغرض إلى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية قصد تمكين البلدية من قرض بمائة ألف دينار ومساعدة بـ 500 ألف دينار، ولا يزال الملف لم يُبت فيه من قبل الصندوق.

وقد دعا أعضاء المجلس إلى ضرورة الحرص على الحصول على موافقة القائمين على الصندوق بتمكين البلدية من القرض والمساعدة المطلوبين حتى يتسنى الشروع في تنفيذ هذا المشروع الهام والذي يعتبر أحد المطالب الملحة لأبناء المنطقة ناهيك أن المبنى الحالي الذي يأوي مصالح البلدية فضلا عن كونه ليس ملكا للبلدية فإنه متهالك وبات في حالة سيئة.

وقد تدخل السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية ليشير إلى أنه سيطلب لقاء مع السيد المدير العام لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية قريبا من أجل النظر في أسباب تعطل الموافقة على تمكين البلدية من القرض والمنحة المطلوبين.

VI. تمكين البلدية من دعم استثنائي:

أحاط السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية للبلدية الحاضرين بأن وزارة الشؤون المحلية وافقت على طلب البلدية بتمكينها من منحة استثنائية قدرها 50 ألف دينار سيتم تخصيصها لتهيئة المناطق الخضراء بالمنطقة البلدية، ودعا الإدارة على ضرورة الانطلاق في القيام بالإجراءات اللازمة قصد تهيئة كافة المناطق الخضراء في حدود ما تسمح به هذه الاعتمادات، وهو ما باركه أعضاء المجلس الحاضرين ناهيك أن المساحات الخضراء باتت تستوجب التهيئة نظرا للحالة التي أضحت عليها.

VII. ضبط معلوم الخطية الإدارية:

أعلم السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية الحاضرين بأن البلدية تلقت مراسلة من سلطة الإشراف تحت عدد 7647 مؤرخة في 8 جوان 2017 تحثها فيه على عقد جلسة استثنائية لمجلس النيابة الخصوصية لضبط معلوم الخطايا التي جاء بها القانون 30 لسنة 2016 المؤرخ في 05 أبريل 2016 المنقح والمتمم للقانون عدد 59 لسنة 2006 المتعلق بمخالفة تراتيب الصحة بالمناطق الراجعة للجماعات المحلية، غير أن الالتزامات المتعددة منعت عقد الجلسة الاستثنائية، بما حتم عرضها على أنظار المجلس في دورته العادية الثالثة، ثم قدم نسخة من نص القانون المذكور لأعضاء المجلس الذين بعد التداول في الموضوع وافقوا بالإجماع على ضبط معلوم الخطية بمبلغ 300 دينار لمن يرتكب الجرح المنصوص عليها بالفصل 10 ثالثا من القانون.

VIII. النظافة والعناية بالبيئة:

أطلع السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أعضاء المجلس بما قامت به البلدية في الفترة المنقضية في مجال النظافة والعناية بالبيئة من تدخلات في مختلف المناطق بما جعل البلدية تُحتذى في ميدان النظافة ولا تعرف تراكما للفضلات المنزلية، وقد أثنى أعضاء المجلس على مجهودات اعران البلدية آمليين ان تتواصل في المستقبل على نفس النسق. كما تمت إحاطة أعضاء المجلس بأن البلدية كانت تقدمت بطلب لوزارة الشؤون المحلية والبيئة قصد دعمها بمجموعة من حاويات النظافة فاستجابت الوزارة مشكورة لطلب البلدية

وتم تمكين البلدية من 50 حاوية بلاستيكية خضراء اللون لجمع القمامة سعة 260 لترا من شأنها ان تدعم مجهود البلدية في المجال.

IX. تمكين البلدية من شاحنة ضاغطة:

أحاط السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية أعضاء المجلس البلدي بأن البلدية كانت وجهت مراسلة لوزارة الشؤون المحلية والبيئة قصد دعمها بشاحنة ضاغطة لجمع الفضلات سعة 16 مترا مكعبا خاصة ان مواردها المحدودة وإمكانياتها المالية الضعيفة لا تسمحان لها باقتناء مثل هذه الشاحنة باهظة الثمن، وأضاف ان الوزارة ولئن استجبت من حيث المبدأ لطلب البلدية بأن مكنتها من شاحنة ضاغطة فإنها كانت من الحجم الصغير (7 متر مكعب)، ومع ذلك عبّر عن ارتياحه لهذا الدعم لنقلات البلدية، ومن جهتهم عبّر أعضاء النيابة الخصوصية عن سعادتهم بدعم أسطول نقل الفضلات بالبلدية حاثين الأعوان على ضرورة التعامل بلطف مع الآليات حتى يمكن الاستفادة منها لأطول فترة ممكنة.

X. التبرع بمكتب خشبي:

عرض السيد رئيس النيابة الخصوصية للبلدية على أنظار أعضاء المجلس مكتوبا في شكل هبة تبرّع بها وكيل مؤسسة "المقاولات العامة لإنجاز البناء" تتمثل في مكتب خشبي لفائدة الملعب البلدي بالبطان، مع إفادة الحاضرين بأن هذه المقولة هي التي تولت بناء حجرات الملابس الجديدة بالملعب البلدي وتهيئة حجرات الملابس القديمة. وبعد التداول والنقاش أبدى كافة أعضاء المجلس الحاضرين موافقتهم على قبول الهبة وتسجيلها بملف الممتلكات المنقولة للبلدية.

XI. الاطلاع على محاضر اللجان:

أحيلت الكلمة للسيد الخمسي الحمروني المساعد الأول لرئيس النيابة الخصوصية ورئيس لجنة الشؤون الإدارية والمالية الذي قدم التقرير التالي:

عقدت لجنة الشؤون الإدارية والمالية يوم الأربعاء 26 جويلية 2017 بداية من الساعة العاشرة والنصف صباحا جلسة ترأسها السيد الخمسي الحمروني و حضرها كل من:

السيدة نجلاء المديوني: عضو.

السيدة محمد بن جبارة: الكاتب العام للبلدية.

- السيدة بثينة النكاع: مكلفة بالشؤون الإدارية.
- السيد فوزي الزغلامي: مكلف بالشؤون المالية.
- في بداية الجلسة رحب السيد رئيس اللجنة بالحاضرين ثم استعرض جدول أعمالها كما يلي:
- المهرجانات بمدينة البطان.
- خلاص فاتورة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه.
- خلاص عونين متعاقدين.
- بنة السوق الأسبوعية لسنة 2018.
- حكم محكمة بخصوص قضية العامل ماهر الماجري.
- مشروع ميزانية 2018.

1. المهرجانات بمدينة البطان:

أفاد السيد الكاتب العام أن السيد بشير الوسلاتي مدير الجمعية الثقافية بالبطان المكلفة بتنظيم مهرجان الجواد البربري بالبطان في دورته 25 قد طالب بدعم مالي مشيرا إلى أن الإعتمادات التي خصصتها البلدية للمهرجان قد تم استهلاكها لفائدة مهرجان الشاشية في دورته الأولى مما يتطلب تحويل اعتماد، وبعد النقاش اقترحت اللجنة الموافقة على دعم المهرجان باعتماد في حدود ألف دينار وإحالة المقترح على أنظار مجلس النيابة المختصة خلال الدورة العادية الثالثة لسنة 2017 للنظر فيه والمصادقة عليه.

2. خلاص فاتورة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه:

أشار السيد الكاتب العام أن البلدية مطالبة بخلاص فاتورة لفائدة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه والمقدرة بـ 1900 د ، وقد رأت اللجنة وجهة المقترح فوافقت عليه مع عرضه على أنظار مجلس النيابة المختصة للمصادقة عليه.

3. خلاص عونين متعاقدين:

أفاد السيد فوزي الزغلامي المكلف بقسم المالية ببلدية البطان أنه تم التعاقد مع عونين في إطار تسوية وضعية عملة الآلية 16 وأنه تمت المصادقة على عقدي الإنتداب مما يحتم توفير الاعتمادات اللازمة لخلاصهما وذلك بمفعول رجعي بداية من شهر مارس 2017 بالنسبة للعامل وليد الدخلي و بداية شهر أفريل 2017 بالنسبة للعامل ماهر الماجري وذلك نظرا لإيقاف خلاصهم نهاية شهر فيفري 2017 من طرف سلطة الإشراف الجهوية. وسيتم التحويل من فقرة نفقات التصرف غير الموزعة إلى الفصل المتعلق بـ: الأعوان المتعاقدين والعاملين بالحصة فتمت الموافقة على المقترح مع إحالته على أنظار مجلس النيابة المختصة للمصادقة عليه.

4. بنة السوق الأسبوعية لسنة 2018.

طرح السيد رئيس اللجنة مسألة وضعية السوق الأسبوعية بالبطان نظرا لأشغال بناء جامع بلال والتغيير الطارئ على مساحة السوق والتي طرحت إشكالية الخلاف القائم مع مستلزم السوق، فتم الإتفاق على طرح المسألة على مجلس النيابة المختصة لاتخاذ الإجراء الذي يراه مناسبا.

ومن جهة أخرى أشار السيد رئيس اللجنة إلى التباحث في تقديم مقترح لمجلس النيابة المختصة في خصوص السعر الإفتتاحي لبنة السوق الأسبوعية لسنة 2018 فتم الاتفاق على اعتماد سعر بنة سنة 2017 كسعر إفتتاحي لبنة استلزام السوق لسنة 2018 للنظر فيه من قبل مجلس النيابة.

5. قضية العامل ماهر الماجري.

أفاد السيد الكاتب العام أنه وردت على البلدية مراسلة من سلطة الإشراف (ولاية منوبة) تفيد حصول العامل ماهر الماجري على حكم ابتدائي من المحكمة يفيد بالحكم لفائدته ضد المكلف العام بنزاعات الدولة في حق ولاية منوبة بتعويض قيمته 20 أد عن رفض المصادقة على قرار انتدابه سنة 2004. فعبّر أعضاء اللجنة عن احترامهم لقرار المحكمة مؤكدين في الآن نفسه ان البلدية لم ترتكب أي خطأ في المسألة مما جعل المحكمة لا تحلها أي مسؤولية.

6. مشروع ميزانية 2018.

قدم السيد فوزي الزغلامي المكلف بقسم المالية ببلدية البطان لمحة عن أهم مؤشرات تنفيذ ميزانية بلدية البطان لسنة 2017 وانطلاقا منها تداولت اللجنة في مشروع مقترح أولي لميزانية سنة 2018 تم الإتفاق على أن تكون مؤشرات كما يلي بالنسبة للعنوان الأول:

بالنسبة للموارد:

المعاليم على العقارات: 206 ألف دينار
مداخل إشغال الملك العمومي: 47 أ.د.
مداخل الموجبات: 100 أ.د.
مداخل الملك البلدي: 47 أ.د.
المداخل المالية الاعتيادية: 400 أ.د.
مجموع موارد العنوان الأول: 800 أ.د.

بالنسبة للنفقات

التأجير العمومي: 420 أ.د.
وسائل المصالح: 300 أ.د.
التدخل العمومي: 40 أ.د.
نفقات التصرف الطارئة: 10 أ.د.
فوائد الدين: ألف دينار
تسديد اصل الدين: 29 أ.د.
مجموع نفقات العنوان الثاني: 29 أ.د.
مجموع نفقات الميزانية: 800 أ.د.

مع عرضها على أنظار مجلس النيابة الخصوصية في دورته الثالثة لمزيد النظر فيها.
وفي خاتمة الجلسة توجه السيد رئيس اللجنة بالشكر للحاضرين ورفعت الجلسة على الساعة منتصف النهار.

XII. الإطلاع على المناشير:

أمدت الإدارة البلدية السادة أعضاء المجلس بنسخة من المنشور الوحيد الوارد على البلدية في فترة من بين الدورتين وهو يتمثل في:

- منشور السيد رئيس الحكومة عدد 13 بتاريخ 2017-05-08 حول الانخراط في المنظومة الوطنية لمتابعة وتقييم المشاريع والبرامج العمومية « INJAZ ».

XIII. متابعة استهلاك الطاقة

قدمت الإدارة البلدية للسادة أعضاء المجلس كشفا في استهلاك الطاقة خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2017 فيما يتعلق بالمحروقات والتيار الكهربائي، مع التأكيد على أن ارتفاع استهلاك المحروقات يعود إلى التوسعة التي عرفت البلدية في حدودها الترابية بما جعلها تتدخل في ميدان النظافة والعناية بالبيئة في مختلف عمادات المنطقة ونتج عن ذلك استهلاك إضافي للمحروقات.

ولئن عبّر السادة اعضاء النيابة الخصوصية عن ارتياحهم لمستوى التحكم في النفقات بهذا العنوان فإنهم دعوا إلى مزيد ترشيد استهلاك الطاقة خاصة بالنسبة للتنوير الكهربائي للمكاتب من خلال لفت النظر إلى ضرورة عدم استعمال مكيفات الهواء التي تستهلك طاقة كبيرة إلا في عند ارتفاع درجات الحرارة مع الحرص على إطفائها عند مغادرة المكاتب.

XIV. مسائل مختلفة:

1- متابعة مشروع تطهير الصلاعية:

أفاد السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية الحاضرين بأن أشغال تطهير حي الصلاعية تسير بشكل طبيعي ومتسارع أحيانا مما يجعل الأمل قائما في إنهاؤها قبل آجالها التعاقدية. وقد عبّر أعضاء المجلس عن ارتياحهم بربط الصلاعية بالشبكة العمومية للتطهير بما من شأنه أن ينعكس إيجابيا على البيئة وعلى المحيط.

2- إعادة تعبيد مجموعة من الطرقات:

تمت إفادة أعضاء النيابة الخصوصية بالزيارة الميدانية التي قام بها في الأسابيع الأخيرة فريق من وكالة التهذيب والتجديد العمراني للبطان في إطار مشروع إعادة تعبيد مجموعة من الطرقات بأحياء بريك والنصر والصلاعية والنزهة والنسيم حيث رافقهم السيد الكاتب العام للبلدية والسيد الخمسي الحمروني المساعد الأول لرئيس النيابة الخصوصية، وأشار السيد الكاتب العام أنه فضلا عن الأحياء التي تم اقتراحها سابقا لإعادة تعبيدها فإن تمت إضافة النهج المتواجد بجانب الملعب البلدي ونهج يوسف بالحاج والممر المتواجد حذو دار الشباب. فبارك أعضاء المجلس ذلك آمليين أن تنطلق الأشغال قريبا.

3- طلب تركيز مخفض سرعة:

عرض السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية على الحاضرين عريضة تقدم بها مجموعة من متساكني حي النزهة يرغبون بمقتضاها في تركيز مخفض سرعة بنهج العروسي المطوي لتجنب خطر سرعة السيارات، وبعد التداول في الموضوع تم الإتفاق على توجيه المكتوب على سلطة الإشراف للنظر فيه من قبل اللجنة الجهوية المحدثة بالولاية.

4- حول إرساء مثال مروري:

تناول أعضاء المكتب بالدرس مقترح إرساء مثال مروري ينظم حركة المرور بالمنطقة البلدية خاصة أمام الفوضى التي يحدثها البعض بتعمّد التوقف والوقوف في أماكن تشكل عرقلة لحركة المرور خاصة في الشوارع الرئيسية.

وبعد التداول في شأنه تم الاتفاق على الانطلاق في القيام بالإجراءات المطلوبة مع مختلف الهياكل ذات العلاقة بموضوع المرور ليكون للبلدية مثال مروري ييسر تنظيم حركة المرور.

5- وضعية بطحاء السوق (أشغال بناء جامع بلال):

تناول أعضاء مجلس النيابة الخصوصية الإشكالية التي أثارها أشغال بناء جامع "بلال" من خلال تعمد المقاول ترك مواد بناء ببطحاء السوق بما أعاق مستلزم السوق عن استغلال كامل البطحاء وأثر على مداخله حسب المراسلة التي توجه بها إلى البلدية.

فأشار السيد الكاتب العام للبلدية إلى أنه تحدث رفقة السيد فوزي الزغلامي عند انطلاق الأشغال مع السيد عبد اللطيف العمري رئيس لجنة بناء الجماع في الموضوع، فأكد هذا الأخير بأنه سيجرّص على متابعة المقاول مع حثه على ترك البطحاء شاغرة من كل الشواغل انطلاقاً من أمسية كل يوم خميس لكن تبين أن المقاول يتعمد ترك الرمل والحديد وغيرها من مواد البناء بالبطحاء.

وبعد النقاش والتداول في الموضوع تم الاتفاق على مراسلة لجنة الجامع في الغرض.

6 تقسيما البركة والفوز:

تمت إثارة بعض الإشكاليات التي تعترض أصحاب المقاسم في تقسيما البركة والفوز بالبطان خاصة بالنسبة لتقسيم البركة حيث يطالب المالكون بإدخال الماء الصالح للشرب لمقاسمهم، فأشار السيد الكاتب العام إلى أن البلدية ليس لديها اعتراض لكن يبدو أن مصالح الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه تطالب بضرورة دفع المالكين لمساهماتهم في مد الشبكة. فتم الاتفاق على مزيد متابعة الموضوع حتى يتسنى ربط هذه المقاسم بمختلف الشبكات لما لها من انعكاس على عيش المتساكنين.

وقبل رفع الجلسة جدد السيد المعتمد رئيس النيابة الخصوصية شكره للجميع على حضورها وعلى تفاعلهم وعلى الساعة منتصف النهار والنصف رُفعت الجلسة.

**رئيس النيابة الخصوصية
المعتمد**

فتحي بوذراع